الأمم المتحدة

A/AC.109/2024/6

الجمعية العامة

Distr.: General
26 February 2024
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصـــة المعنية بحالة تنفيذ إعلان
منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر فوكلاند (مالفيناس)*

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

أولا – معلومات عامة 3
ثانيا – المسائل الدستورية والسياسية 3
ثالثا – الميزانية 4
رابعا – الظروف الاقتصادية 4
ألف – معلومات عامة 4
باء – مصائد الأسماك والزراعة 4
جيم – السياحة 5
دال – النقل والاتصالات والمرافق العامة 5
هاء – البيئة والهيدروكربونات 6
خامسا – الظروف الاجتماعية 7

* ثمة نزاع قائم بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشـــمالية بشـــأن الســـيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس) (انظر ST/CS/SER.A/42).

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مســـتمدة من المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة في 4 كانون الأول/ديسمبر 2023، بالإضـافة إلى معلومات قدمتها حكومة الأرجنتين ومعلومات متاحة في مصـــادر عامة. وترد تفاصـــيل إضـــافية في ورقات العمل الســـابقة التي يمكن الاطلاع عليها عبر الرابط: www.un.org/dppa/decolonization/en/documents/workingpapers.

24-05838 (A) 170424 230424

الرجاء إعادة استعمال الورق

ألف – معلومات عامة 7

باء – الصحة العامة 8

جيم – الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية 8

دال – التعليم 8

سادسا – إزالة الألغام والمسائل المتصلة بها 9

سابعا – التطورات الثنائية 10

ثامنا – المشاركة في المنظمات والترتيبات الدولية 11

تاسعا – نظر المنظمات والمنتديات الحكومية الدولية في المسألة 11

عاشرا – وضع الإقليم في المستقبل 13

ألف – موقف الدولة القائمة بالإدارة 13

باء – موقف حكومة الأرجنتين 15

حادي عشر – نظر الأمم المتحدة في المسألة 18

ألف – اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة 18

باء – لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) 19

جيم – الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة 20

أولا - معلومات عامة

1 - جزر فوكلاند (مالفيناس) هي إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وظل مدرجا في قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي منذ عام 1946، عقب قيام المملكة المتحدة بإحالة المعلومات المطلوبة بمقتضى المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة وفقا لقرار الجمعية العامة 66 (د-1). وفي الجلسة الخامسة والعشرين التي عقدتها اللجنة الرابعة في 6 كانون الأول/ديسمبر 1946، أثناء الدورة الأولى للجمعية العامة، أعرب وفد الأرجنتين عن تحفظ مفاده أن حكومة الأرجنتين لا تعترف بالسيادة البريطانية على جزر فوكلاند (مالفيناس). وأعرب وفد المملكة المتحدة عن تحفظ مواز مفاده أنه لا يعترف بسيادة الأرجنتين على تلك الجزر.

2 - وجزر فوكلاند (مالفيناس) التي تتألف من جزيرتين كبيرتين، تعرفان بفوكلاند الشرقية وفوكلاند الغربية، فضلا عن مئات الجزر الصغيرة، وتبلغ مساحتها الكلية نحو 173 12 كيلومترا مربعا، تقع في جنوب المحيط الأطلسي، على مسافة حوالي 770 كيلومترا شمال شرقي كيب هورن، وعلى مسافة نحو 480 كيلومترا شرقَ الجزء القاري من أمريكا الجنوبية. وتقع جزر ساوث جورجيا على بعد نحو 300 1 كيلومتر جنوب شرقي مجموعة جزر فوكلاند (مالفيناس)، وتقع جزر ساوث ساندويتش على مسافة 750 كيلومترا شرقي جنوب شرق جزر ساوث جورجيا. وتشغل حاكمة جزر فوكلاند أيضا منصب مفوضة جزر ساوث جورجيا وساوث ساندويتش (انظر أيضا الفقرتين 63 و 76 أدناه).

3 - وتحتفظ وزارة الدفاع التابعة للمملكة المتحدة بوجود في جزر فوكلاند (مالفيناس). وتتمركز القوات البريطانية لجزر جنوب الأطلسي، وهي قوة دفاع استُمدت عناصرها من القوات البحرية والبرية والجوية، في مجمع ماونت بليزنت (انظر أيضا الفقرتين 53 و 71).

4 - وأشارت البيانات الأولية المستمدة من تعداد عام 2021، الذي أُوجبت فيه مشاركة جميع الأسر المعيشية في جزر فوكلاند (مالفيناس)، باستثناء أفراد القوات البريطانية وأسرهم، إلى أن مجموع السكان المقيمين في جزر فوكلاند (مالفيناس) كان يبلغ 662 3 نسمة (974 2 في ستانلي، و 354 في كامب و 334 موظفا مدنيا في مجمع ماونت بليزنت).

5 - وهناك نزاع قائم بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس)، على نحو ما أكدته الجمعية العامة في قرارها 2065 (د-20) وفي القرارات ذات الصلة اللاحقة بشأن مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس).

ثانيا - المسائل الدستورية والسياسية

6 - احتجت الأرجنتين على الدستور الذي أقر في عام 2008، ودخل حيز النفاذ في 1 كانون الثاني/يناير 2009 (الصك القانوني لعام 2008، رقم 2846) (انظر A/63/542، المرفق الأول). وبموجب هذا الدستور، ينتخِب أعضاء السلطة التشريعية رئيسا يترأس جلسات الجمعية التشريعية. ويعين الحاكم رئيسا تنفيذيا بالاتفاق مع المجلس التنفيذي ليعمل رئيسا للخدمة العامة من أجل تنفيذ السياسات. وينظر المجلسُ التنفيذي في مسائل السياسات العامة، وهو يتألف من ثلاثة من أعضاء الجمعية التشريعية يُنتخبون سنويا من بين أعضائها، بالإضافة إلى عضوين بحكم منصبيهما لا يحق لهما التصويت هما الرئيس التنفيذي ووزير المالية. ويحق للمدعي العام وقائد القوات البريطانية في الجزر حضور اجتماعات المجلس التنفيذي

دون أن يحق لهما التصويت. ويتولى الحاكم، الذي تعينه المملكة المتحدة، المسؤولية النهائية عن مسائل تشمل الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الداخلي (بما في ذلك الشرطة) وإقامة العدل. وبموجب أحكام الدستور، يجوز للحاكم، بناء على مشورة الجمعية التشريعية وبموافقتها، أن يسن القوانين المتعلقة بالسلام والنظام والحوكمة الرشيدة في الإقليم، في حين تبقى السلطة الكاملة التي تخول صلاحية سنّ هذه القوانين حكرا على التاج البريطاني. وبالإضافة إلى ذلك، يملك البرلمان البريطاني سلطة غير محدودة لسن قوانين لجميع أقاليم ما وراء البحار.

7 - وأجريت انتخابات عامة لانتخاب أعضاء الجمعية التشريعية في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. ومن بين الأعضاء الثمانية الذين انتُخِبوا لمدة أربع سنوات، يمثل خمسة أعضاء الدائرة الحضرية في الإقليم، وهي ستانلي، التي يعيش فيها معظم السكان، بينما يمثل ثلاثة آخرون كامب، وهي دائرة المقيمين خارج ستانلي. ولا توجد في الإقليم أحزاب سياسية، ولذلك يُنتَخَب جميع الأعضاء بوصفهم مرشحين مستقلين. وتولت الحاكمة الحالية، أليسون بليك، منصبها في تموز/يوليه 2022.

8 - وخلال عام 2023، ظلت الأرجنتين والمملكة المتحدة تؤكدان موقفيهما بشأن السيادة على الإقليم (انظر الفرعين عاشرا وحادي عشر أدناه).

ثالثا - الميزانية

9 - تبدأ السنة المالية في الإقليم في 1 تموز/يوليه وتنتهي في 30 حزيران/يونيه. وتُقدّر الميزانية التشغيلية للفترة 2024/2023 بمبلغ 95,8 مليون جنيه استرليني، ومن المتوقع أن تبلغ النفقات الرأسمالية ما قدره 37,0 مليون جنيه استرليني. وما زال الإقليم يبذل قصارى جهده للحفاظ على استراتيجية تحقق توازن الميزانية، ويلتزم بالهدف المالي المتمثل في عدم اقتراض القطاع العام لأغراض التشغيل.

رابعا - الظروف الاقتصادية

ألف - معلومات عامة

10 - حسبما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، يتمتع الإقليم باقتصاد قوي يوفر لسكانه مستوى معيشيا عاليا ومجموعة واسعة من الخدمات العامة. والقطاع المهيمن هو صيد الأسماك الذي يستأثر بأغلبية كبيرة من الصادرات. وتؤدي الزراعة والسياحة أيضا دورا هاما. ووفقا للبيانات الأولية المستمدة من تعداد عام 2021، بلغ متوسط دخل الأسر المعيشية 100 53 جنيه إسترليني، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 22 في المائة مقارنة بعام 2016؛ وبلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 64 عاما 95 في المائة.

باء - مصائد الأسماك والزراعة

11 - يشكل نوع الحبار من جنسي حبار المرجان الكاريبي والحبار القصير الأذرع الدعامة الأساسية لمصائد الأسماك والاقتصاد في جزر فوكلاند (مالفيناس). وقد بلغ مجموع كمية المصيد من حبار المرجان الكاريبي والحبار القصير الأذرع في عام 2022 حوالي 000 101 طن و 000 73 طن، على التوالي. ومصائد الأسماك هي أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي (ما يقرب من 60 في المائة في المتوسط).

12 - وتشكل الزراعة ثاني أكبر قطاع للعمالة في الإقليم. ويركز هذا القطاع على تربية الحيوانات، ولا سيما إنتاج الصوف واللحوم للأسواق المحلية وأسواق التصدير. والتربة الطبيعية تربة حمضية منخفضة الخصوبة، والمناخ مناخ محيطي بارد، مما يحد من زراعة المحاصيل. ومع أن معظم المنتجات الغذائية الزراعية تستورد من الخارج، فإن الإنتاج المحلي من الفواكه والخضروات يوفر أيضا الإمدادات للسوق المحلية. ووزارة الزراعة في الإقليم هي المسؤولة عن إدارة هذا القطاع.

جيم - السياحة

13 - تسهم السياحة إسهاما كبيرا في اقتصاد الإقليم. وقد رُفعت القيود المتعلقة بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في 4 أيار/مايو 2022. وفي عام 2022، بلغ إجمالي الإنفاق السياحي 6,8 مليون جنيه إسترليني، أي بزيادة نسبتها 150,5 في المائة مقارنة بعام 2021، واجتذبت السياحة البرية 519 3 زائرا، أي بزيادة نسبتها 90,9 في المائة مقارنة بعام 2021. وفي الفترة 2023/2022، بلغ عدد ركاب الرحلات البحرية السياحية 936 59 راكبا (مقابل 155 3 راكبا في الفترة 2022/2021) (انظر أيضا الفقرة 19 أدناه). وفي 2022، قام السكان بأكثر من 000 16 رحلة سياحية داخلية، أي بانخفاض عن العدد البالغ قرابة 000 18 رحلة في عام 2021.

دال - النقل والاتصالات والمرافق العامة

14 - يبلغ طول الطرق في الإقليم حوالي 000 1 كيلومتر. وبالإضافة إلى ذلك، واصل خط النقل الساحلي وخط النقل المنتظم بالعبّارات والخطوط الجوية المحلية ضمان الربط بين المستوطنات الواقعة في الجزر الشرقية والجزر الغربية والجزر النائية.

15 - وعقب تعليق الرحلات الجوية في آذار/مارس 2020 بسبب جائحة كوفيد-19، استُؤنف في تموز/يوليه 2022 تسيير رحلة أسبوعية منتظمة بين بونتا أريناس في شيلي وجزر فوكلاند (مالفيناس) تنظمها شركة الخطوط الجوية لاتام (LATAM)، وتشمل توقفين في الشهر في ريو غاييغوس، في الجزء القاري من الأرجنتين، وذلك وفقا لأحكام البيان المشترك بين الأرجنتين والمملكة المتحدة المؤرخ 14 تموز/يوليه 1999، الذي ورد فيه أن الحكومتين ستواصلان النظر في البيان المشترك والترتيبات المنبثقة عنه. وفي إطار تبادل المذكرات الذي جرى في شباط/فبراير 2001، فيما يتعلق بالتفاهم المتصل بالرحلات الجوية الخاصة والملاحة الجوية، أُذن بالقيام برحلات جوية خاصة بين جزر فوكلاند (مالفيناس) والجزء القاري من الأرجنتين. وأُذن أيضا بتسيير رحلات للإجلاء الطبي من جزر فوكلاند (مالفيناس) إلى الجزء القاري من الأرجنتين وشيلي وأوروغواي.

16 - ووفقاً للمبادئ الواردة في البيان المشترك والرسائل المتبادلة المؤرخة 14 تموز/يوليه 1999، بدأ تسيير خط ثان للرحلات الأسبوعية في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 على متن طائرات شركة لاتام بين جزر فوكلاند (مالفيناس) وساو باولو، في البرازيل، مع توقفين في الشهر (توقف واحد في كل اتجاه) في كوردوبا، في الجزء القاري من الأرجنتين. وقد عُلقت رحلات هذا الخط في آذار/مارس 2020 بسبب جائحة كوفيد-19. وفي 7 آذار/مارس 2023، أصدرت حكومة الأرجنتين المرسوم الرئاسي 2023/112 الذي ذكرت فيه أن الأولوية بالنسبة للأرجنتين هي استئناف الرحلات المنتظمة المباشرة من الأرجنتين وأنه تقرر سحب الإذن المتعلق بتسيير هذا الخط.

17 - وفي هذا الصدد، تدرك المملكة المتحدة أن النقل والهجرة مسألتان من اختصاص الإقليم، وتكرر تأكيد ضرورة إشراك سكان جزر فوكلاند في أي مناقشة من هذا القبيل.

18 - وتقر الأرجنتين بتنظيم رحلات جوية منتظمة إلى الجزر وفقا للاتفاقات الثنائية المبرمة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة في إطار الصيغة المتعلقة بالسيادة. وتؤكد الأرجنتين أن استئناف الرحلات الجوية أو إدخال أي تغييرات على تواترها ينبغي أن يكون بموافقة سلطاتها. ولا تعترض الأرجنتين على إشراك سكان من الجزر باعتبارهم جزءا من وفد المملكة المتحدة.

19 - وتشير الأرجنتين إلى أنها أصدرت في شباط/فبراير 2010، في مواجهة الأنشطة المتعلقة بالهيدروكربونات التي جرت في المياه المحيطة بجزر فوكلاند (مالفيناس)، المرسوم الرئاسي 2010/256 الذي يقضي بحصول السفن على إذن للرسو في الموانئ الأرجنتينية أو لعبور المياه الأرجنتينية باتجاه موانئها، في امتثال كامل للقانون الدولي. وتشير الأرجنتين أيضاً إلى أنها منحت، في إطار ذلك المرسوم، الإذن لمجموعة متنوعة من السفن، بما في ذلك السفن السياحية المتجهة إلى جزر فوكلاند (مالفيناس) وجزر ساوث جورجيا، على أساس أن تشجع تلك الأنشطة دمج الجزر في الجزء القاري للأرجنتين. واستمر تنفيذ القرارات المذكورة أعلاه في عام 2023. وبالإضافة إلى ذلك، كانت البلدان الأعضاء في السوق الجنوبية المشتركة واتحاد أمم أمريكا الجنوبية قد قررت في وقت سابق إغلاق موانئها أمام "السفن التي ترفع علم جزر مالفيناس غير القانوني".

20 - وخلال عام 2023، ظلت المملكة المتحدة تعتبر المرسوم الرئاسي 2010/256 مخالفا للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وظلت تؤكد أن من حق سكان جزر فوكلاند بموجب القانون الدولي تنمية اقتصادهم، بما في ذلك الموارد الطبيعية، بما يعود بالنفع على الإقليم. وواصلت المملكة المتحدة تأكيد مبدأ تقرير سكان تلك الجزر لمصيرهم وحقهم في ذلك على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة وفي المادة 1 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي بمقتضاها يقررون بحرية مركزهم السياسي ويسعون بحرية إلى تأمين نمائهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

21 - وفيما يتعلق بالمرافق العامة، تلبي محطة لتوليد الطاقة الريحية نحو 30 في المائة من احتياجات الكهرباء في المناطق الحضرية. وتُستخدم مصادر الطاقة المتجددة، مثل العنفات الريحية وصفائف الخلايا الشمسية، في المزارع والمنازل والمستوطنات، إذ يعتمد عليها أكثر من 90 في المائة من الأعمال التجارية الزراعية في المناطق الريفية. ولا يزال يجري التشجيع على المضي في توسيع نطاق استهلاك الطاقة المتجددة والحفاظ على الطاقة في الإقليم.

هاء - البيئة والهيدروكربونات

22 - تفيد الدولة القائمة بالإدارة بأن الإقليم ملتزم بحماية وإدارة بيئته الفريدة سعيا إلى تهيئة بيئة طبيعية متنوعة بيولوجياً وصحية ومستدامة ومتوائمة ومترابطة لصالح الجميع، على النحو المنصوص عليه في الاستراتيجية البيئية لجزر فوكلاند للفترة 2021-2040 وغيرها من الاستراتيجيات البيئية. ويقدم الإقليم تمويلا سنويا للبحوث والبرامج البيئية التي تساعد في إدارة البيئة وتعزز التنوع البيولوجي في الجزر. وبالإضافة إلى ذلك، يطبق الإقليم ضوابط صارمة في مجال الأمن البيولوجي من أجل منع إدخال النباتات والأنواع الدخيلة الغازية والحفاظ على البيئة البكر التي يتمتع بها. ويلتزم الإقليم أيضا بعدد من المعاهدات

والاتفاقيات البيئية. وقد رفضت الأرجنتين، من جانبها، أن تطبق المملكة المتحدة تلك المعاهدات والاتفاقيات في الإقليم على أساس أن الإقليم والمناطق البحرية المحيطة به يشكلان جزءا لا يتجزأ من الأرجنتين.

23 - وتواصل الأرجنتين ودول أعضاء أخرى ومنظمات إقليمية ومنظمات حكومية دولية احتجاجها على عمليات التنقيب عن الهيدروكربونات في عرض البحر، على النحو الوارد في القرارات المتخذة في الاجتماعات التي عقدتها مجموعة الـ 77 والصين والسوق الجنوبية المشتركة ومنطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي في عام 2023 (انظر الفقرة 49 أدناه).

24 - وتشدد الأرجنتين على أنه منذ عام 2013، اتخذت السلطات المعنية بالطاقة في الأرجنتين إجراءات إدارية ضد الشركات التي تقوم بأنشطة غير مأذون بها للتنقيب عن الهيدروكربونات في المنطقة، وبعثت برسائل تنبيهية إلى تلك الشركات.

25 - وعلاوة على ذلك، تعيد الأرجنتين تأكيد حقها في اتخاذ إجراءات قانونية ضد الأنشطة الانفرادية في المنطقة المتنازع عليها، ولا سيما الأنشطة المتعلقة باستكشاف واستغلال الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، التي تتعارض مع قرار الجمعية العامة 49/31، على نحو ما أقرت به عدة محافل دولية. وتأسف الأرجنتين لاستمرار المملكة المتحدة في القيام بأنشطة انفرادية، منها مثلا قيامها في عام 2022 بتمديد التراخيص الممنوحة بشكل غير قانوني للشركات المشاركة في أنشطة التنقيب عن الهيدروكربونات، وتعرب في هذا الصدد عن قلقها من الأضرار المحتمل أن تلحق بالنظام الإيكولوجي في المناطق المتنوعة بيولوجياً المحيطة بالجزر.

26 - وما زالت المملكة المتحدة تعبر بوضوح للأرجنتين عن موقفها الذي مفاده أن الجرف القاري لا يُشكل، بموجب القانون الدولي، جزءا من الأرجنتين؛ وتؤيد حق سكان الجزر في تنمية مواردهم الطبيعية لتحقيق المصالح الاقتصادية الخاصة بهم باعتبار ذلك جزءا لا يتجزأ من حقهم في تقرير المصير؛ وترفض انطباق التشريعات الداخلية الأرجنتينية على أي جهة تعمل في الأنشطة الهيدروكربونية في الجزر. وترى المملكة المتحدة أن قرار الحكومات الأرجنتينية المتخذ بدوافع سياسية والقاضي باستهداف ممتلكات موظفي الشركات الدولية العاملة في قطاع الهيدروكربونات في المنطقة وتجريم أنشطتهم محاولةٌ غير مقبولة تماما هدفها ممارسة ولايتها خارج أراضيها، وليس لها أي مبرر قانوني. وعلاوة على ذلك، ترى المملكة المتحدة أن لذلك القرار آثارا خطيرة على الأعمال التجارية العالمية وعلى مبادئ حرية التجارة. وترفض المملكة المتحدة ادعاء حكومة الأرجنتين بأن إدارة الموارد المتجددة وغير المتجددة في جزر فوكلاند (مالفيناس) يشكل إجراءً انفراديا أو غير قانوني.

خامسا - الظروف الاجتماعية

ألف - معلومات عامة

27 - حسبما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، يراعي الإقليم المبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وقد وسَّعت الدولة القائمة بالإدارة نطاق العمل بأحكام الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، ومنها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل، لتشمل جزر فوكلاند (مالفيناس)، بناء على طلبها.

28 - وما فتئت الأرجنتين ترفض تطبيق المملكة المتحدة لمختلف الصكوك الدولية المذكورة أعلاه على الإقليم، بالإضافة إلى إطلاقها على الإقليم تسمية إقليم من أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة أو أي تسمية مشابهة أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، تعرب الأرجنتين عن قلقها من التطبيق الاستنسابي والسياسي للسياسات المتعلقة بالهجرة فيما يخص دخول الجزر أو البقاء فيها.

29 - وتلاحظ المملكة المتحدة أن البيانات الأولية المستمدة من تعداد عام 2021 تشير إلى ارتفاع عدد الجنسيات إلى 62 جنسية، بما يشمل 31 مواطنا أرجنتينيا.

باء - الصحة العامة

30 - يقدَّم العلاج الطبي وعلاج الأسنان مجانا إلى جميع المقيمين. وحسبما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، توفر وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية في الإقليم الرعاية الصحية الأولية والمجتمعية والثانوية، بالإضافة إلى الخدمات الاجتماعية للفئات الضعيفة في المجتمع. ويوجد في الإقليم مستشفى واحد يضم تجهيزات حديثة ويعمل فيه أطباء بشريون وأطباء أسنان وممرضون. وتقوم مجموعة متنوعة من الأخصائيين بزيارات كل سنة أو كل سنتين، حسب الحاجة، ويمكن إحالة المرضى الذين لا يمكن علاجهم في الجزر إلى المستشفيات في المملكة المتحدة بموجب الاتفاق المتبادل بين دائرة الخدمات الصحية الوطنية في المملكة المتحدة والوزارة.

31 - ووفقا للمعلومات التي قدمتها الأرجنتين، يتمتع سكان جزر فوكلاند (مالفيناس) بالمساواة في إمكانية الحصول مجانا على خدمات نظام الصحة العامة الأرجنتيني.

جيم - الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية

32 - حسبما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، ينص قانون المعاشات التقاعدية لجزر فوكلاند على دفع اشتراكات شهرية إلزامية ثابتة يسددها جميع أرباب العمل والموظفون الذين تتراوح أعمارهم بين 17 و 64 سنة، ويمكن الحصول على معاش تقاعدي كامل اعتبارا من سن 65 سنة. ويوجد نظام لصرف منح الرعاية الاجتماعية والمعاشات التقاعدية للتصدي لحالات المشقة والعجز.

دال - التعليم

33 - التعليم في الإقليم مجاني وإلزامي لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة والسادسة عشرة، والتعليم قبل المدرسي (الحضانة) متاح مجانا للأطفال بدءا من سن الثالثة. وحسبما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، تتاح لجميع الطلاب المستوفين للشروط إمكانية الحصول على التعليم بعد المرحلة الثانوية، بما في ذلك التعليم الجامعي، وتموله بالكامل حكومة جزر فوكلاند (مالفيناس). وحتى تشرين الثاني/نوفمبر 2023، جرى تسجيل ما مجموعه 522 تلميذا من جميع الفئات العمرية، وبلغ معدل الانتظام في المدارس 100 في المائة. وبلغت نسبة المدرسين إلى التلاميذ فيما يتعلق بالأطفال الذين هم في سن الالتحاق بالمدرسة الابتدائية والثانوية 1 إلى 10. ولا يوجد طلاب من جزر فوكلاند (مالفيناس) يشاركون في برنامج "توماس بريدجز" للمنح الدراسية (انظر الفقرة 34 أدناه).

34 - وحسب المعلومات التي قدمتها الأرجنتين، فإن جميع سكانها، بمن فيهم سكان جزر فوكلاند (مالفيناس)، يتمتعون بإمكانية الاستفادة على قدم المساواة وبالمجان من نظام التعليم العام حتى المرحلة

الجامعية، وجرى في عام 2022 تحديث برنامج "توماس بريدجز" للمنح الدراسية المخصصة لسكان الجزر لكي يدرسوا في الجامعات الأرجنتينية.

سادسا - إزالة الألغام والمسائل المتصلة بها

35 - تنص المادة 5 من اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام على أن الدول الأطراف ملزمة بإزالة الألغام المضادة للأفراد في المناطق الملغومة المشمولة بولايتها أو الخاضعة لسيطرتها في غضون 10 سنوات من بدء نفاذ الاتفاقية، ما لم يمنح تمديد للموعد المحدد.

36 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2018، مُنحت المملكة المتحدة تمديدا حتى 1 آذار/مارس 2024 في الاجتماع السابع عشر للدول الأطراف في الاتفاقية.

37 - وحسبما ما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فقد أوفت المملكة المتحدة، في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أي بعد 40 عاما تقريبا من انتهاء نزاع عام 1982، بالتزاماتها المنصوص عليها في المادة 5 من الاتفاقية، إذ جرى تطهير أكثر من 23 مليون متر مربع من الأراضي، وجرى تدمير ما يقارب 000 12 لغم منذ عام 2009؛ كما أن برنامج إزالة الألغام الذي مولته المملكة المتحدة وكلف حوالي 44 مليون جنيه استرليني بدأ في عام 2009، وأُنجز قبل الموعد النهائي بثلاث سنوات. وتؤكد حكومة المملكة المتحدة أنه لا يساورها أي شك في سيادتها على جزر فوكلاند (مالفيناس)، ومن ثم فقد أوفت بنجاح بالتزاماتها بموجب الاتفاقية، وأن الانتهاء من برنامج إزالة الألغام كان إنجازا حظي باحتفال كبير في جزر فوكلاند (مالفيناس). وتلاحظ حكومة المملكة المتحدة أنه، بعد توقف عمليات إزالة الألغام في عام 2020، ليس هناك تلوث معروف أو مشتبه به في الجزر، وبالتالي، لا يمكن أن يكون هناك التزام بموجب المادة 5 من الاتفاقية. وتلاحظ أيضاً أن هناك تحقيقا جاريا لتحديد مدى أي تلوث محتمل من الأصناف الخمسة من الذخائر غير المنفجرة المكتشفة في الجزر في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وتؤكد عزمها على الإبلاغ عن التلوث، إذا تم تحديده، امتثالا لالتزامها بموجب الاتفاقية. وقد قُدمت للدول الأطراف في الاتفاقية، بما فيها الأرجنتين، معلومات إضافية وإحاطة بشأن عملية إزالة الألغام المنجزة، وادعاء الأرجنتين بأن عليها التحقق من إزالة الألغام لا أساس له سواء في الاتفاقية أو في الممارسات السابقة.

38 - وأشارت الأرجنتين إلى إعلانها التفسيري الذي قدمته لدى تصديقها على الاتفاقية في عام 1999، والذي ذكرت فيه أنه توجد في الجزر - التي تشكل جزءا من إقليمها - ألغام مضادة للأفراد وأن الأرجنتين، بسبب احتلال الجزر غير المشروع من جانب المملكة المتحدة، قد مُنعت بالفعل من الوصول إلى الألغام المضادة للأفراد بغية الوفاء بالالتزامات التي تقضي بها الاتفاقية. واقترحت الأرجنتين على المملكة المتحدة تفاهما مؤقتا جديدا في إطار الصيغة المتعلقة بالسيادة بغية القيام معاً بإنجاز ما تبقى من مهام إزالة الألغام في عامي 2019 و 2020. وتؤكد حكومة الأرجنتين أنها ترفض إزالة الألغام من الجزر على النحو الذي أعلنته المملكة المتحدة لأن تلك الإزالة جرت من جانب واحد في إقليم تابع للأرجنتين محتل بصورة غير مشروعة ولم تتمكن الأرجنتين من التحقق من نتيجة أنشطة إزالة الألغام. وقد أكدت الأرجنتين هذا الموقف، بعد الكشف مؤخراً عن وجود ألغام في الجزر، وذلك على الرغم من إعلان المملكة المتحدة في عام 2022 أن إزالة الألغام قد اكتملت.

39 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، مُنحت الأرجنتين، في الاجتماع العشرين للدول الأطراف في الاتفاقية، تمديدا حتى 1 آذار/مارس 2026 للموعد النهائي المحدد لها لإنجاز تدمير الألغام المضادة للأفراد في المناطق الملغومة وفقا للمادة 5 (1) من الاتفاقية.

سابعا - التطورات الثنائية

40 - في البيان المشترك المؤرخ 13 أيلول/سبتمبر 2016، فيما يتعلق بجنوب المحيط الأطلسي، اتفقت حكومتا الأرجنتين والمملكة المتحدة، بروح إيجابية، على إقامة حوار لتحسين التعاون بشأن قضايا جنوب المحيط الأطلسي ذات الاهتمام المشترك، واتفقتا على أن الصيغة المتعلقة بالسيادة الواردة في الفقرة 2 من البيان المشترك المؤرخ 19 تشرين الأول/أكتوبر 1989 تنطبق على البيان المشترك والآثار المترتبة عليه.

41 - وفي الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس 2017، نفذت اللجنة الدولية للصليب الأحمر عمليات ميدانية في جزر فوكلاند (مالفيناس) للمساعدة على تحديد هويات الجنود الأرجنتينيين المدفونين في الجزر. وفي كانون الأول/ديسمبر 2017، قدمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة 121 تقريرا يرد فيها تحديدٌ لهوية 88 جنديا ونتائج تحليل الحمض النووي الذي أُجري. ورحبت الحكومتان بتقديم التقارير واتفقتا على إيلاء فائق الاهتمام لرغبات الأسر المعنية. وفي 26 آذار/مارس 2018 و 13 آذار/مارس 2019، زار أقارب الجنود الأرجنتينيين الذين حُدِّدت هوياتهم قبور الجنود المتوفين ووضعوا عليها شواهد تحمل أسماءهم. ومنذ كانون الأول/ديسمبر 2017، جرى تحديد هويات جنود آخرين من المتوفين، ليصل العدد الإجمالي لمن حددت هوياتهم إلى 121 جنديا.

42 - وفي 3 أيلول/سبتمبر 2020، تبادلت الأرجنتين والمملكة المتحدة مذكرات، في إطار الصيغة المتعلقة بالسيادة، لمواصلة تحديد هويات المدفونين في قبر جماعي لم يدرج في عملية تحديد الهوية السابقة التي قامت بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في عام 2017. وفي هذا الإطار، وُقع اتفاق جديد في آذار/مارس 2021. وفي أعقاب العمليات الميدانية التي أجرتها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في آب/أغسطس 2021، قُدم التقرير النهائي الذي حدد هوية ستة جنود أرجنتينيين إلى حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، تبادلت الدولتان مذكرات في إطار الصيغة المتعلقة بالسيادة بهدف التوقيع على اتفاق جديد لتحديد هوية رفات إضافي. وبعد عدة جولات من المفاوضات، لم يتم التوصل إلى اتفاق في عام 2023.

43 - وفي 2 آذار/مارس 2023، أبلغ وزير الخارجية والتجارة الدولية وشؤون العبادة في الأرجنتين، سانتياغو كافييرو، وزير خارجية المملكة المتحدة جيمس كليفرلي بانسحاب حكومة الأرجنتين من البيان المشترك المؤرخ 13 أيلول/سبتمبر 2016. وفي الرسالة المذكورة، اقترحت حكومة الأرجنتين على حكومة المملكة المتحدة خطة ثنائية جديدة بشأن جنوب المحيط الأطلسي (للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر الفقرتين 57 و 74 أدناه).

44 - وفي كانون الثاني/يناير 2024، التقى رئيس الأرجنتين، خافيير ميلي، الذي انتُخب في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، ووزير خارجية المملكة المتحدة ديفيد كاميرون، في دافوس بسويسرا، وأكد الطرفان مجدداً موقف كل منهما إزاء جزر فوكلاند (مالفيناس) وتعهدا بالتعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

ثامنا - المشاركة في المنظمات والترتيبات الدولية

45 - حسب المعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، تُشارك حكومة جزر فوكلاند (مالفيناس) في منتديات شتى للكومنولث، بما في ذلك الرابطة البرلمانية للكومنولث، وهي عضو في رابطة أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة التي تولت جزر فوكلاند (مالفيناس) رئاستها في عام 2023. وعلاوة على ذلك، يشارك ممثلوها أيضا، بوصفهم أعضاء في وفد المملكة المتحدة، في الاجتماعات الدولية الأخرى التي تتناول مسائل تؤثر في مصالح سكان الجزر، وذلك من أجل إبداء آرائهم. وترى حكومة المملكة المتحدة أنه ينبغي أن يتمكن سكان الجزر من المشاركة بأنفسهم في جميع الاجتماعات التي تمس مصالحهم.

46 - والأرجنتين ليست عضوا في المنظمات المذكورة أعلاه. ووفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع التي تُقر بوجود نزاع على السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، أعادت الأرجنتين التأكيد على الطابع الثنائي الذي تتسم به مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)، ولذلك، رفضت أي محاولة ترمي إلى تمكين سكان الجزر من حضور الاجتماعات بصفتهم يمثلون أنفسهم.

تاسعا - نظر المنظمات والمنتديات الحكومية الدولية في المسألة

47 - في عام 2023، جرى تناول مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) خلال عدد من الاجتماعات التي عقدتها منتديات إقليمية ومتعددة الأطراف، مثل جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (بوينس آيرس، 24 كانون الثاني/يناير)، ومؤتمر القمة الإيبيري - الأمريكي لرؤساء الدول والحكومات (سانتو دومينغو، 25 آذار/مارس)، ومنطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي (مندبلو بكابو فيردي، 18 نيسان/أبريل)، ومنظمة الدول الأمريكية (واشنطن العاصمة، 23 حزيران/يونيه)، ومجموعة الـ 77 والصين (نيويورك، 23 أيلول/سبتمبر)، والسوق الجنوبية المشتركة (بويرتو إغواسو بالأرجنتين، 4 تموز/يوليه وبرازيليا، 7 كانون الأول/ديسمبر)، ومؤتمر القمة بين الاتحاد الأوروبي وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (بروكسل، 16 تموز/يوليه)، واجتماع أمريكا الجنوبية للحوار بين وزراء الدفاع والخارجية (برازيليا، 22 تشرين الثاني/نوفمبر).

48 - وفي القرارات التي اتخذت عقب الاجتماعات المذكورة أعلاه، أعادت مجموعة الـ 77 والصين ومؤتمر القمة الإيبيري - الأمريكي ومنظمة الدول الأمريكية ومنطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي تأكيد ضرورة استئناف المفاوضات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة من أجل إيجاد حل سلمي. وأكدت مجدداً جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والسوق الجنوبية المشتركة واجتماع أمريكا الجنوبية للحوار بين وزراء الدفاع والخارجية مصلحة المنطقة في هذا الصدد. وفي مؤتمر القمة بين الاتحاد الأوروبي وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أحاط الاتحاد الأوروبي علماً، فيما يتعلق بمسألة السيادة على "جزر مالفيناس/جزر فوكلاند"، بموقف جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التاريخي القائم على أهمية الحوار واحترام القانون الدولي في الحل السلمي للمنازعات. وأقرت مجموعة الـ 77 والصين ومؤتمر القمة الإيبيري - الأمريكي باستعداد حكومة الأرجنتين لإجراء مفاوضات، ورحبت منظمة الدول الأمريكية بتأكيد الحكومة مجددا على عزمها على مواصلة استكشاف جميع السبل الممكنة للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع وعلى الاستمرار في نهجها البناء المتبع تجاه سكان الجزر.

49 - وأعربت جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والسوق الجنوبية المشتركة واجتماع أمريكا الجنوبية للحوار بين وزراء الدفاع والخارجية عن تأييدها للحقوق المشروعة للأرجنتين في النزاع على السيادة. وأكدت مجموعة الـ 77 والصين ومؤتمر القمة الإيبيري - الأمريكي ومنطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي من جديد ضرورة الامتناع عن إدخال تعديلات من جانب واحد، مشيرة إلى قرار الجمعية العامة 49/31. وبالمثل، ذكرت السوق الجنوبية المشتركة أن اعتماد تدابير انفرادية يتنافى مع أحكام الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، أشارت السوق الجنوبية المشتركة ومؤتمر القمة الأيبيري - الأمريكي ومنطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي إلى استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة في المنطقة. واعترفت مجموعة الـ 77 والصين والسوق الجنوبية المشتركة ومنطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي بحق الأرجنتين في اتخاذ إجراءات قانونية ضد أنشطة استكشاف واستغلال الهيدروكربونات في المناطق المتنازع عليها. ولاحظ مؤتمر القمة الأيبيري - الأمريكي واجتماع أمريكا الجنوبية للحوار بين وزراء الدفاع والخارجية أن الوجود العسكري للمملكة المتحدة في المنطقة المتنازع عليها يتعارض مع سياسة إيجاد حل سلمي، ونظرت منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي بعين القلق إلى تعزيز هذا الوجود العسكري.

50 - وأشارت مجموعة الـ 77 والصين والسوق الجنوبية المشتركة ومؤتمر القمة الأيبيري - الأمريكي إلى مهمة المساعي الحميدة التي عهدت بها الجمعية العامة إلى الأمين العام. وفي هذا الصدد، أعربت السوق الجنوبية المشتركة عن امتنانها لرئيسها المؤقت لجهوده المبذولة في الاتصال بالأمين العام ليطلب إليه تجديد جهوده للوفاء بمهمة المساعي الحميدة، واستئناف المفاوضات، وتقديم تقرير عن التقدم المحرز.

51 - والمملكة المتحدة ليست عضوا في المنظمات المذكورة آنفا، باستثناء منظمة الدول الأمريكية، التي تُشارك فيها بصفة مراقب، ولم تمثَّل في الاجتماعات المذكورة أعلاه. وتمسكت بموقفها الذي مؤداه أنها ترفض أي تلميح بأن التنقيب عن الهيدروكربونات يشكل إجراء انفراديا من جانبها وأن تنفيذه يخالف قرار الجمعية العامة 49/31؛ وتدعم سكان الجزر في تنمية اقتصادهم وبناء مستقبلهم، بما يشمل قرارهم استغلال مواردهم الطبيعية؛ وترفض كل تلميح بأن العتاد العسكري الموجود في جنوب المحيط الأطلسي يتلقى تعزيزات، وبأنها حسب ما يزعم تقوم بعسكرة المنطقة. وعلاوة على ذلك، ترى حكومة المملكة المتحدة أنه ليس من بين البيانات أو القرارات الإقليمية المذكورة آنفاً بيان أو قرار يعكس بالكامل مبدأ تقرير المصير المكرَّس في ميثاق الأمم المتحدة، وفي المادة 1 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أو العلاقة العصرية بين المملكة المتحدة وأقاليمها الواقعة فيما وراء البحار. وأكدت المملكة المتحدة أن البيانات الإقليمية الصادرة عن أعضاء في منظمة الدول الأمريكية وغيرهم، وكذلك قرارات الجمعية، لا تُعدِّل ولا تُضعف التزام الدول باحترام حق سكان الجزر في تقرير المصير. وتلاحظ المملكة المتحدة أن الاتحاد الأوروبي لم يتخذ، في مؤتمر القمة بين الاتحاد الأوروبي وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، موقفا بشأن السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس) وأن الإعلان الصادر عن مؤتمر القمة لا يعكس تغيرا في آراء الدول الأعضاء فيه أو مجلس الاتحاد الأوروبي، وأشارت إلى الملاحظات التي أدلى بها المتحدث باسم الشؤون الخارجية والسياسة الأمنية للمفوضية الأوروبية بشأن هذه المسألة في تموز/يوليه 2023.

عاشرا - وضع الإقليم في المستقبل

ألف - موقف الدولة القائمة بالإدارة

52 - ليس لدى المملكة المتحدة أيّ شك في سيادتها على جزر فوكلاند والمناطق البحرية المحيطة بها، أو فيما يتعلق بمبدأ حق سكان جزر فوكلاند في تقرير المصير على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة وفي المادة 1 من العهدين الخاصين بحقوق الإنسان، التي بمقتضاها يحق لسكان الجزر أن يقرروا بحرية مركزهم السياسي وأن يعملوا بحرية على تحقيق نمائهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وتلاحظ المملكة المتحدة أن عام 2023 يصادف الذكرى السنوية العاشرة للاستفتاء، الذي رصده بشكل مستقل مراقبون معظمهم من المنطقة وبلغت نسبة المشاركة فيه 92 في المائة، وصوت فيه 99,8 في المائة ممن أدلوا بأصواتهم لصالح الإبقاء على وضع الإقليم كإقليم متمتع بالحكم الذاتي من أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة. وتأسف المملكة المتحدة لمحاولات الأرجنتين استخدام اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لدمج جزر فوكلاند في الأرجنتين ضد إرادة سكان جزر فوكلاند.

53 - وترفض المملكة المتحدة رفضا قاطعا ادعاءات الأرجنتين أن المملكة المتحدة تقوم بعسكرة جنوب المحيط الأطلسي. فقوات المملكة المتحدة موجودة لأغراض دفاعية بحتة ويتم الإبقاء على قوامها بمستوى ملائم لضمان الدفاع عن جزر فوكلاند ضد أي تهديد محتمل.

54 - وتؤيد المملكة المتحدة تأييدا تاما القرار المشروع الذي اتخذه سكان جزر فوكلاند بإنشاء وإدارة قطاع مصائد أسماك مستدامة والتنقيب عن الموارد الهيدروكربونية في المياه المحيطة بجزر فوكلاند بما يتفق تماما مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وقد فوضت المملكة المتحدة هذه المسؤولية إلى حكومة جزر فوكلاند، وتشير إلى أن هذه الحكومة تصدر حصصا فردية قابلة للتنازل عنها ولا تصدر تراخيص طويلة الأجل. وتشير المملكة المتحدة إلى أن القوانين الوطنية للأرجنتين لا تنطبق على جزر فوكلاند، وتعرب عن أسفها إزاء جهود الأرجنتين الرامية إلى استخدام نفوذها خارج الحدود الإقليمية لمنع جزر فوكلاند من تطوير مواردها الهيدروكربونية.

55 - وتؤكد المملكة المتحدة مجدداً أن من حق سكان جزر فوكلاند استكشاف واستغلال مواردهم الطبيعية لتحقيق مصالحهم الاقتصادية كجزء لا يتجزأ من حقهم في تقرير المصير. وتؤكد المملكة المتحدة أنها، إلى حين انسحاب الأرجنتين في آذار/مارس 2023 من البيان المشترك المؤرخ 13 أيلول/سبتمبر 2016، كانت تنتظر من حكومة الأرجنتين أن تفي بالالتزامات الواردة في البيان المشترك، الذي اتُّفق فيه على أن تُتخذ التدابير الملائمة لإزالة جميع العقبات التي تحد من النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في جزر فوكلاند، بما في ذلك في مجالات التجارة وصيد الأسماك والنقل البحري والهيدروكربونات. ولم تتخذ المملكة المتحدة أي إجراءات انفرادية بشأن الموارد الطبيعية لجزر فوكلاند، وتشير إلى أن جميع أنشطة استغلال الموارد تضطلع بها حكومة الإقليم.

56 - والمملكة المتحدة واضحة فيما يتعلق بالموقف التاريخي من السيادة على جزر فوكلاند. فتاريخ السيادة البريطانية على جزر فوكلاند يعود إلى عام 1765، أي قبل قيام جمهورية الأرجنتين ببضع سنوات. وتشير المملكة المتحدة إلى أنه عندما استعيدت إدارتها في 3 كانون الثاني/يناير 1833، لم يطرد أي من السكان المدنيين من جزر فوكلاند؛ وأُرسلت حامية عسكرية أرجنتينية إلى الجزر قبل ذلك التاريخ بثلاثة أشهر في محاولة لفرض سيادة الأرجنتين على إقليم خاضع للسيادة البريطانية؛ فاحتجت المملكة المتحدة

على الفور وطردت الحامية في 3 كانون الثاني/يناير 1833 دون أي استخدام للقوة أو خسائر في الأرواح؛ أما السكان المدنيون، الذين كانوا قد سعوا من قبلُ إلى الحصول على إذن بريطانيا بالإقامة في الجزر وحصلوا عليه، فشجعوا على البقاء فيها. وتُذكِّر المملكة المتحدة بأن الحدود الإقليمية للأرجنتين لم تكن في عام 1833 تشمل النصف الجنوبي الجغرافي لشكلها الحالي.

57 - وتأسف المملكة المتحدة لمواصلة الأرجنتين، في عام 2023، اتخاذ تدابير أدت إلى انتكاس علاقاتهما بشدة، بما في ذلك رفض استئناف الرحلة الأسبوعية بين الجزر وساو باولو ومواصلة إثارة ادعاءات كاذبة بأن المملكة المتحدة تقوم بعسكرة جنوب المحيط الأطلسي. وتشعر المملكة المتحدة بخيبة أمل إزاء قرار الأرجنتين في 2 آذار/مارس 2023 الانسحاب علناً ودون سابق إنذار من البيان المشترك المؤرخ 13 أيلول/سبتمبر 2016. وتأسف المملكة المتحدة أيضاً لأن الانسحاب جعل من الصعب تحسين العلاقة العملية مع الأرجنتين بشأن جزر فوكلاند إذ أن البيان المشترك كان يتضمن أطراً متفقاً عليها للعمل بشأن تبادل البيانات المتعلقة بمصائد الأسماك، والمشاريع الإنسانية الرامية إلى تحديد هوية رفات جنود أرجنتينيين مجهولين، والمناقشات بشأن الخطوط الجوية.

58 - وتأسف المملكة المتحدة لتضمن دستور الأرجنتين مطالبة لا رجعة فيها بشأن جزر فوكلاند، مما يؤكد أن الأرجنتين ما زالت ترفض واقع أحقية سكان جزر فوكلاند في تقرير المصير. وتشير المملكة المتحدة إلى أن طلبات المناقشة المفتوحة والمنصفة من جانب الأرجنتين يجب النظر إليها في هذا السياق، وتأسف لأن الأرجنتين لا تستطيع قبول أي نتيجة غير سيادتها الكاملة، وهو ما يحد من نطاق التفاوض.

59 - وفي البيان الذي اعتُمد في اجتماع المجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار المعقود في 11 و 12 أيار/مايو 2023، اتفقت حكومة المملكة المتحدة مع قادة أقاليم ما وراء البحار على أن مبدأ المساواة بين الشعوب في الحقوق وحقها في تقرير مصيرها، على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة، ينطبق على شعوب أقاليم ما وراء البحار، وجدد الجانبان التأكيد على أهمية تعزيز حق تلك الشعوب في تقرير المصير.

60 - وتؤيد حكومة المملكة المتحدة البيانين اللذين أدلى بهما عضوان في الجمعية التشريعية لجزر فوكلاند خلال الاستماع إلى مقدمي الالتماسات في الجلسة السابعة للجنة الخاصة، المعقودة في 20 حزيران/يونيه 2023، واللذين أكدا فيهما حق سكان جزر فوكلاند في تقرير المصير (انظر A/AC.109/2023/SR.7).

61 - وإذ تضع المملكة المتحدة في اعتبارها قرار الجمعية العامة 49/31، فإنها تذكر بأنه في البيان المشترك الصادر في بوينس آيرس ولندن في 26 نيسان/أبريل 1977 (انظر A/32/110 و A/32/111)، اتفقت المملكة المتحدة والأرجنتين على إجراء مفاوضات بشأن العلاقات السياسية المقبلة، بما في ذلك السيادة، فيما يتعلق بجزر فوكلاند. وأُنهيت هذه المفاوضات من جانب واحد بغزو الأرجنتين لجزر فوكلاند وجزر ساوث جورجيا وساوث ساندويتش في عام 1982.

62 - وفيما يتعلق بإلحاق أفراد من مؤسسات أمن كوسوفو[1] بالقوات البريطانية في الإقليم، تكرر المملكة المتحدة تأكيد أن نشر هؤلاء الأفراد ضمن قواتها هو جزء من اتفاق دفاعي أوسع وتغيير اعتيادي لأفرادها في الجزر.

63 - ولا يساور المملكة المتحدة أي شك في سيادتها على جزر ساوث جورجيا وساوث ساندويتش. وتشير إلى أنه لم يجرِ الطعن في السيادة البريطانية حتى عامي 1927 و 1948 حينما قدمت الأرجنتين مطالبتين منفصلتين بشأن جزر ساوث جورجيا وساوث ساندويتش، على التوالي. وترفض المملكة المتحدة رفضا قاطعا هاتين المطالبتين المنفصلتين من جانب الأرجنتين. وعلاوة على ذلك، تؤكد المملكة المتحدة من جديد أن إقليم جزر ساوث جورجيا وساوث ساندويتش المنفصل التابع لها لا يقع ضمن اختصاص اللجنة الخاصة.

باء - موقف حكومة الأرجنتين

64 - تؤكد حكومة الأرجنتين من جديد حقوقها السيادية التي لا تسقط بالتقادم على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، التي هي كلها جزء لا يتجزأ من إقليمها الوطني. وتؤكد الأرجنتين أنها ورثت، منذ استقلالها عن إسبانيا، الأقاليم التابعة لهذه الأخيرة في جنوب القارة، بما في ذلك جزر مالفيناس والجزر الأخرى في جنوب المحيط الأطلسي، ومارست الأرجنتين حقوقها بدون انقطاع عن طريق الشروع في سن التشريعات وإنشاء هيئات قانونية وإدارية لتعزيز سيادتها، وتعزيز تنمية التجارة وتوطين السكان وإنشاء مكتب للإدارة المحلية. وفي عام 1820، استولى ديفيد جويت، العقيد في البحرية الأرجنتينية، على الجزر رسميا باسم مقاطعات ريو دي لا بلاتا المتحدة. وسنت الحكومة الأرجنتينية أيضا قوانين وأنشأت هيئات قانونية وإدارية لتعزيز ممارسة كامل سيادتها، بما في ذلك تشجيع التجارة وإقامة المستوطنات. وتُوج ذلك بإصدار المرسوم المنشئ للقيادة المدنية والعسكرية لجزر مالفيناس في 10 كانون الثاني/يناير 1829، مع تعيين لويس فيرنيت قائدا.

65 - وتؤكد حكومة الأرجنتين أن المملكة المتحدة انتهكت، في 3 كانون الثاني/يناير 1833، سلامة الإقليم الأرجنتيني واحتلت الجزر بصورة غير قانونية، ورحّلت بالقوة السكان والسلطات الأرجنتينية الشرعية التي كانت مستوطنة هناك. واحتجت حكومة الأرجنتين على الفور على هذا العمل غير المشروع من أعمال القوة ولم توافق عليه على الإطلاق. ومنذ ذلك الحين، صارت الجزر محل نزاعٍ على السيادة بين البلدين معترفٍ به في قرار الجمعية العامة 2065 (د-20) ومن جانب عدد من المحافل الإقليمية والمتعددة الأطراف.

66 - وتؤكد حكومة الأرجنتين أن دستورها ينص على الهدف الدائم والذي لا رجعة فيه المتمثّل في استعادة الممارسة الكاملة للسيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، وذلك وفقا لمبادئ القانون الدولي ومع احترام طريقة عيش سكانها.

67 - وتؤكد الأرجنتين من جديد أن مبدأ تقرير الشعوب لمصيرها لا ينطبق في حالة جزر مالفيناس. فلا يشار إلى هذا المبدأ في أي من قرارات الجمعية العامة أو اللجنة الخاصة. وعلاوة على ذلك، رفضت الجمعية صراحة مرتين في عام 1985 مقترحات مقدمة من المملكة المتحدة تدعو إلى إدراج مبدأ تقرير

(1) يجب فهم الإشارات إلى كوسوفو في سياق قرار مجلس الأمن 1244 (1999).

المصير في مشروع القرار المتعلق بهذه المسألة. وتؤكد الأرجنتين مجدداً أيضاً أن ما يسمى بالاستفتاء الذي أجري في عام 2013 يُشكِّل عملاً انفرادياً من جانب المملكة المتحدة، فقد أجري بدون إذن الأمم المتحدة أو تدخلها أو موافقتها، وهو لا ينهي النزاع على السيادة ولا يؤثر على حقوق الأرجنتين المشروعة.

68 - وجدد رئيس الأرجنتين، ألبرتو فرنانديس، في كلمته أمام الجمعية العامة في 19 أيلول/سبتمبر 2023، تأكيد حقوق الأرجنتين المشروعة وغير القابلة للتقادم في السيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، وأشار إلى أنه وفقاً للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ولجنتها الخاصة، فإن السبيل إلى تسوية الحالة الاستعمارية لهذه الجزر يمر عبر مفاوضات على السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة (انظر A/78/PV.5).

69 - وتكرر الأرجنتين الإعراب عن إدانتها للأنشطة الانفرادية لاستكشاف واستغلال الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة في المناطق البرية والبحرية الأرجنتينية المحتلة بصورة غير قانونية فيما يمثل، إلى جانب الوجود العسكري البريطاني المستمر في جنوب المحيط الأطلسي، انتهاكا لقرارات الأمم المتحدة، وخاصة قرار الجمعية العامة 49/31، ويُعَد مثاراً للقلق والرفض من جانب المجتمع الدولي. وتكرر الأرجنتين تأكيد تمسكها بحقوقها في اتخاذ إجراءات قانونية ضد أنشطة استكشاف واستغلال الهيدروكربونات في المناطق المتنازع عليها (انظر الفقرة 49).

70 - وكررت الأرجنتين تأكيد موقفها القائل بأنه ينبغي لكلا الطرفين الامتناع عن إجراء تعديلات من جانب واحد في الحالة خلال الفترة التي تخضع فيها الجزر للعملية التي أوصت بها الجمعية العامة، وفقا لقرار الجمعية 49/31. وتأسف الأرجنتين لأن المملكة المتحدة واصلت إجراءاتها الانفرادية فيما يتعلق بتراخيص صيد الأسماك وتمديد نظام الحصص الفردية القابلة للتنازل عنها. وتؤكد الأرجنتين أيضا أنه نظرا للطابع الثنائي للنزاع، فإن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن مسألة جزر مالفيناس لا تتضمن إشارات إلى "حكومة الإقليم".

71 - وترفض الأرجنتين الوجود العسكري للمملكة المتحدة غير المشروع وغير المتناسب في جزر مالفيناس، بما في ذلك المناورات العسكرية التي تجرى في المنطقة المتنازع عليها، والتي تشكل استعراضا للقوة لا مبرر له وتجاهلا متعمدا للنداءات الواردة في العديد من قرارات الجمعية العامة، ولا سيما القراران 49/31 و 11/41. وتعترض حكومة الأرجنتين على التأكيد القائل إن المملكة المتحدة لا تقوم بعسكرة جنوب المحيط الأطلسي وإن قواتها محض قوات دفاعية.

72 - وفي عام 2023، ظلت حكومة الأرجنتين تطلب أن يجدد الأمين العام جهوده لمساعدة الطرفين من أجل التوصل في أقرب وقت ممكن إلى تسوية سلمية للنزاع في إطار بعثة المساعي الحميدة التي عهدت بها إليه الجمعية العامة من خلال مجموعة من قراراتها بدءا بقرارها 9/37، والتي حظيت بدعم متجدد من اللجنة الخاصة في قراراتها السنوية بشأن مسألة جزر مالفيناس. وفي هذا الصدد، دأبت جميع الحكومات الديمقراطية الأرجنتينية على رفض استخدام القوة وأبدَت استعدادَها للدخول في مفاوضات ثنائية بغية التوصل إلى حل سلمي للنزاع، وفقا لقرارات الجمعية العامة والقانون الدولي. ومع ذلك، ترفض المملكة المتحدة استئناف المفاوضات بشأن السيادة. وتشير الأرجنتين إلى أن المملكة المتحدة اتفقت مع الأرجنتين في عام 1966 على بدء عملية تفاوض، على النحو الذي أُبلغ به الأمين العام (A/6261 و A/6262)، وأنه حتى عام 1982 كانت الأرجنتين والمملكة المتحدة تناقشان مسألة السيادة على الصعيد الثنائي. وتشدد الأرجنتين

على أن مصلحة سكان الجزر قد وضعت في الاعتبار في المفاوضات. وتأسف الأرجنتين لإحجام المملكة المتحدة عن استئناف المفاوضات وتشدد على التزامات الدول الأعضاء بموجب ميثاق الأمم المتحدة بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية والتفاوض بحسن نية.

73 - وتؤيد حكومة الأرجنتين البيانين اللذين أدلت بهما ماريا كلارا فيرنيت وماريا ميرسديس مويانو ووكر خلال الاستماع إلى مقدمي الالتماسات في الجلسة السابعة للجنة الخاصة، المعقودة في 20 حزيران/يونيه 2023، واللذين شددتا فيهما على روابط البلدين العريقة بالجزر وعلى ضرورة التفاوض من أجل إيجاد تسوية سلمية لمسألة إنهاء الاستعمار (انظر A/AC.109/2023/SR.7).

74 - وتشير حكومة الأرجنتين إلى أنها، فيما يتعلق بالبيان المشترك المؤرخ 13 أيلول/سبتمبر 2016، سعت إلى المساهمة في توليد الثقة مع المملكة المتحدة في مجالات الخط الجوي وحفظ وصون موارد مصايد الأسماك في جنوب المحيط الأطلسي، وتأسف لأن حكومة المملكة المتحدة واصلت القيام بأنشطة انفرادية في المنطقة المتنازع عليها وظلت محجمة عن استئناف المفاوضات بشأن السيادة. وفي هذا الصدد، اقترحت الأرجنتين في 2 آذار/مارس 2023 على المملكة المتحدة خطة ثنائية جديدة بشأن جنوب المحيط الأطلسي من أجل تأسيس عملية مفاوضات رسمية لمعالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك استئناف المفاوضات بشأن السيادة، وربط الجزر بالبر الرئيسي الأرجنتيني، واتخاذ تدابير عملية لحماية مصالح سكان الجزر ونمط حياتهم، وحفظ الموارد الطبيعية، وإلغاء عسكرة المناطق المتنازع عليها. وفي تلك المناسبة، أعربت الأرجنتين عن استعدادها لمواصلة معالجة جميع المجالات التي أحرز فيها تقدم، ولا سيما المشروع الإنساني لتحديد هوية رفات المقاتلين المتوفين في جنوب المحيط الأطلسي.

75 - وفيما يتعلق بإلحاق أفراد من المؤسسات الأمنية في كوسوفو بالقوات البريطانية في الإقليم، تكرر الأرجنتين الإعراب عن اعتراضها وتشير إلى قلق المجتمع الدولي إزاء هذه المسألة على نحو ما أعربت عنه صربيا وإكوادور والبرازيل في الجلسة 9312 لمجلس الأمن، المعقودة في 27 نيسان/أبريل 2023 في إطار بند جدول الأعمال المعنون "قرارات مجلس الأمن 1160 (1998) و 1199 (1998) و 1203 (1998) و 1239 (1999) و 1244 (1999)" (انظر S/PV.9312).

76 - وتشير حكومة الأرجنتين إلى أن المملكة المتحدة اعترفت بالنزاع على السيادة في جزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش، على النحو الوارد في البيان المشترك الصادر في بوينس آيرس ولندن في 26 نيسان/أبريل 1977 (انظر A/32/110 و A/32/111)، الذي أحاله الوفدان إلى الأمين العام عملا بقرار الجمعية العامة 49/31. وفي البيان، اتفقت الأرجنتين والمملكة المتحدة على إجراء مفاوضات فيما يتعلق بالسيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش. وتؤكد الحكومة أن مسألة توسيع نطاق النزاع ليشمل جزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بهما أدرجت أيضا في الصيغة المتعلقة بالسيادة الواردة في الفقرة 2 من البيان المشترك المؤرخ 19 تشرين الأول/أكتوبر 1989.

77 - وتؤكد الأرجنتين أن الجمعية العامة طلبت في قرارها 9/37 إلى حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة استئناف المفاوضات بغية التوصل إلى حل سلمي للنزاع على السيادة في أقرب وقت ممكن. وقد أعربت الأرجنتين عن استعدادها لاستئناف المفاوضات الثنائية بغية التوصل إلى حل لهذا النزاع على السيادة، بما يتمشّى مع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وفي هذا الإطار، ترغب حكومة الأرجنتين في

الحفاظ على علاقة ناضجة مع المملكة المتحدة تنطوي على حوار جوهري وبناء بشأن جميع المسائل ذات الاهتمام المشترك بغية تهيئة مناخ من الثقة يفضي إلى استئناف المفاوضات.

حادي عشر – نظر الأمم المتحدة في المسألة

ألف – اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

78 – نظرت اللجنة الخاصة في مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) في جلستها السابعة، المعقودة في 23 حزيران/يونيه 2023 (انظر A/AC.109/2023/SR.7).

79 – وفي الجلسة السابعة، استمعت اللجنة الخاصة، أثناء الاستماع إلى مقدمي الالتماسات وتمشيا مع الممارسة المعتادة، إلى بيانين أدلى بهما كل من غافن شورت وجون برمنغهام من الجمعية التشريعية، إلى جانب بيانين أدلت بهما ماريا كلارا فيرنيت وماريا ميرسديس مويانو ووكر.

80 – وفي نفس الجلسة، عرض ممثل شيلي، أيضا باسم إكوادور وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات) وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية) وكوبا ونيكاراغوا مشروع القرار A/AC.109/2023/L.8، الذي اعتمدته اللجنة الخاصة لاحقا بدون تصويت. وفي ذلك القرار، أكدت اللجنة الخاصة من جديد أن السبيل إلى إنهاء الوضع الاستعماري الخاص والفريد المتجسد في مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) هو إيجاد تسوية سلمية للنزاع على السيادة بين حكومتي جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة عن طريق التفاوض وكررت الإعراب عن تأييدها الراسخ لمهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها الأمين العام بقصد مساعدة الطرفين على الامتثال لما طلبته الجمعية العامة في قراراتها بشأن مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس).

81 – وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ببيانات ممثلو كوبا (أيضا باسم مجموعة الـ 77 والصين)، وسانت فنسنت وجزر غرينادين (أيضا باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وشيلي، والاتحاد الروسي، وإكوادور، وتيمور – ليشتي، وسيراليون، وأنتيغوا وبربودا، والصين، والجمهورية العربية السورية، وإندونيسيا، وأوروغواي (أيضا باسم السوق الجنوبية المشتركة)، والبرازيل (أيضا باسم منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي).

82 – وفي الجلسة السابعة، أدلى أيضا ببيان وزير الخارجية والتجارة الدولية وشؤون العبادة في الأرجنتين. وقال إن التزام الأرجنتين باستعادة ممارستها لسيادتها بالوسائل السلمية، مع احترام أسلوب حياة سكان الجزر، مُكرس في دستورها. وذكر أنه على النقيض من ذلك، تتصرف المملكة المتحدة كما لو أن النزاع غير موجود وتخطط للمضي قدما في سياسة الأمر الواقع في جنوب المحيط الأطلسي. وقال إنه على نفس المنوال، لم يُقَابَل استعداد الأرجنتين لإحراز تقدم بشأن المسائل العملية في جنوب المحيط الأطلسي بالمثل من جانب الحكومة البريطانية، كما يتضح من استمرار رفض المملكة المتحدة الموافقة على الرحلات الجوية المباشرة من البر الرئيسي الأرجنتيني إلى جزر مالفيناس، واستمرار الأنشطة غير المتسقة مع القرار 49/31 الذي حثت فيه الجمعية العامة الطرفين على الامتناع عن اتخاذ إجراءات انفرادية في المنطقة المتنازع عليها.

باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

83 - في الجلسات الثانية والسادسة إلى الثامنة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) التابعة للجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين، المعقودة في 2 و 6 و 9 و 10 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وخلال المناقشة العامة للبنود من 51 إلى 55 من جدول الأعمال معاً، جرى تناول مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) من جانب وفود البرازيل (أيضا باسم السوق الجنوبية المشتركة)، والاتحاد الروسي، والسلفادور (أيضا باسم منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى)، وهندوراس، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، والمكسيك، وأوروغواي، وكوبا، وبوليفيا، وتيمور - ليشتي، ونيكاراغوا، وغواتيمالا، وجنوب أفريقيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين (أيضا باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، وكوستاريكا، والأرجنتين، وإكوادور، وبيرو، وشيلي، وبنما، وسانت لوسيا، وكولومبيا، والجمهورية الدومينيكية، وباراغواي، والصين، وموزامبيق، والمملكة المتحدة (انظر A/C.4/78/SR.2 و A/C.4/78/SR.6 و A/C.4/78/SR.7 و A/C.4/78/SR.8).

84 - وفي الجلسة الثانية، المعقودة في 2 تشرين الأول/أكتوبر، ذكر ممثل البرازيل، متحدثاً باسم السوق الجنوبية المشتركة، أن الرئاسة المؤقتة المقبلة للسوق الجنوبية المشتركة ستطلب أن يجدد الأمين العام جهوده الرامية إلى الوفاء بمهمة المساعي الحميدة التي عهدت بها إليه الجمعية العامة بغية استئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع في أقرب وقت ممكن، وتقديم تقرير عن التقدم المحرز. وفي الجلسة السادسة، المعقودة في 6 تشرين الأول/أكتوبر، ذكرت السلفادور، متحدثة باسم منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى، أنه ينبغي لحكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة أن تستأنفا المفاوضات من أجل التوصل إلى حل سلمي ودائم لهذا النزاع في أقرب وقت ممكن. وفي الجلسة السابعة، المعقودة في 9 تشرين الأول/أكتوبر، أكدت سانت فنسنت وجزر غرينادين (متحدثة باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) من جديد تأييد الجماعة القوي للحقوق المشروعة للأرجنتين في النزاع على السيادة على "جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش" والمناطق البحرية المحيطة بها، مستشهدة بالقرار المتخذ في مؤتمر قمة الجماعة في عام 2023 (انظر أيضا الفرع تاسعا أعلاه).

85 - وفي الجلسة السابعة، المعقودة في 9 تشرين الأول/أكتوبر، قال ممثل الأرجنتين إن بلده ما فتئ يعرب بصبر وإصرار عن استعداده لإيجاد حل سلمي وتفاوضي يتسق مع القانون الدولي. وذكر أنه يجب تسوية مسألة جزر مالفيناس من خلال المفاوضات الثنائية بين الطرفين، مع مراعاة مصالح سكان الجزر. وذكر أيضاً أن بلده لا يزال على استعداد للعمل مع الأمين العام في جهوده الرامية إلى التقريب بين الطرفين في سياق مهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها. وذكر أن وفد بلده يحث المملكة المتحدة على وقف إجراءاتها الانفرادية والامتثال لقرار الجمعية العامة 49/31 وأنه حتى ذلك الحين، ستواصل الأرجنتين اتخاذ جميع الإجراءات الممكنة بموجب القانون الدولي والقرارات ذات الصلة لحماية حقوقها السيادية المشروعة على الموارد الطبيعية. واختتم كلامه قائلاً إن الأرجنتين لا تزال على استعداد لإيجاد حل سلمي وتفاوضي للحالة الاستعمارية في جزر مالفيناس يتماشى مع قرارات الجمعية العامة (انظر A/C.4/78/SR.7).

86 - وفي الجلسة الثامنة، المعقودة في 10 تشرين الأول/أكتوبر، ذكر ممثل المملكة المتحدة أن حكومة بلده تربطها علاقة ذات طابع عصري بأقاليم ما وراء البحار التابعة لها تقوم على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في أن يختار البقاء بريطانيا. وقال إن تلك الأقاليم تتمتع إلى حد كبير بحكم ذاتي داخلي رهين

فقط باحتفاظ المملكة المتحدة بالسلطات التي تمكّنها من الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وذكر أيضا أن المجلس الوزاري المشترك يجتمع سنويا لرصد أولويات العمل الجماعية والمضي قدما بها.

87 - وذكر كذلك أن المملكة المتحدة لا يساورها أيّ شك في سيادتها على جزر فوكلاند والمناطق البحرية المحيطة بها، ولا في حق سكان جزر فوكلاند في تقرير مصيرهم، لأن ذلك المبدأ مكرس في ميثاق الأمم المتحدة وفي المادة 1 من العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، التي يحق لهم بموجبها تقرير مركزهم السياسي بحرية وتأمين نمائهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بحرية. وأشار إلى أن استفتاء عام 2013 وجه رسالة واضحة مفادها أن سكان الجزر لا يريدون حوارا بشأن السيادة، وأن هذه الرغبات يجب أن تحترم. وقال إن حكومة بلده تأمل في إقامة علاقة متينة ومثمرة بقدر أكبر مع الأرجنتين، بما في ذلك فيما يتعلق بجزر فوكلاند، وهو أمر سيخدم مصالح الجميع، مستدركا بتأكيده أن ذلك يجب ألا يكون على حساب حق سكان الجزر في تقرير مستقبلهم، وأنه لا يمكن إجراء حوار بشأن السيادة ما لم يرغب سكان الجزر في ذلك (انظر A/C.4/78/SR.8).

88 - وبالإضافة إلى ذلك، كرر ممثلا الأرجنتين والمملكة المتحدة، في إطار ممارسة حق الرد، تأكيد مواقف حكومة بلد كل منهما عدة مرات خلال مداولات اللجنة الرابعة (انظر A/C.4/78/SR.2 و A/C.4/78/SR.6 و A/C.4/78/SR.7 و A/C.4/78/SR.8).

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

89 - قررت الجمعية العامة في قرارها 316/58 أن تُبقي البند المعنون "مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)" مدرجا على جدول الأعمال للنظر فيه لدى قيام دولة من الدول الأعضاء بتقديم إخطار. وحتى تاريخ صدور ورقة العمل هذه، لم يرد أي إخطار من هذا القبيل.